• الفصل الرابع

انقلاب البنغال

صعود وهبوط الأمير ناباكريشنا

تمتاز منطقة سوفابازار الواقعة شمالى مدينة كلكُتا بأجوائها المميزة والمبهرة، حيث أنها معقل الكثير من أقدم العائلات التجارية فى المدينة. وقد برزت فى المدينة طبقة من التجار الهنود ذات النفوذ، بينما كانت أطرافها تمتد بسرعة كبيرة خلال القرن الثامن عشر تحت حماية شركة الهند الشرقية. كان البريطانيون يدعون هؤلاء التجار البانيون نسبة إلى طبقة بانيا(*) (طبقة التجار)، والذين كان لهم دور فى غاية الأهمية، كوسطاء، فكانوا يشترون السلع المهمة مثل المنسوجات والأفيون والملح الصخرى لصالح الشركة، ويوفرون القروض اللازمة لتزويد الشركة بتدفقات الأموال السائلة التى كانت فى أمس الحاجة إليها. كذلك كان هؤلاء التجار يمارسون التجارة بصفة شخصية مع مديرى الشركة، وهكذا كان بمقدور المديرين الإنجليز الانتفاع من فرص التجارة الخاصة التى أتاحها أمامهم التعيين الخصوصى فى مناصب الشركة فى البنغال. ويقول ويليام بولتس ـ وهو أحد أكثر تجار الشركة نجاحا وإثارة للجدل أيضا ـ: البانى شخص يقوم الأثرياء الإنجليز عامة بممارسة تجارتهم من خلاله، فكان هو المترجم، وكاتب الحسابات الرئيسى، وأهم المساعدين، وكبير السماسرة، كما كان يوفر لهم النقد ويعمل صرافا لهم، وكان أمين سرهم بصفة عامة»(١) وفى أواخر القرن الثامن

(*) إحدى الطبقات الاجتماعية المغلقة عند الهندوس ـ (المترجم).

عشر، قام توماس هيكى(*) برسم لوحة لجون موبراى(**) يظهر فيها ومعه أحد التجار الهنود، وتُظهر لنا تلك اللوحة أهمية العلاقة بين الشركة والتجار المحليين؛ ففى اللوحة يظهر موبراى جالسا وهو غارق فى النقاش، يستمع عن كثب إلى التاجر الهندى، وقد لف جسده بالقماش وهو يقرأ من كتاب الحسابات الخاص به، وعلى الحائط خلفهم خريطة للأماكن التى يقتنصون منها تجارتهم فى شمال الهند، وقد وضعت بصورة إستراتيچية.

كان «راجا ناباكريشنا دب» أحد أقوى هؤلاء التجار، ولا يزال قصره الخاص قائما فى شارع ناباكريشنا فى سوفابازار. وفى مدخل القصر نجد تمثالين لأسدين يقفان للحراسة وأقدامهما ترقد فوق قذيفة مدفع طُليت باللون الأحمر، وخلف المدخل فناء داخلى يحيطه مبنى ذو طابقين يضم المكاتب الخاصة بناباكريشنا، والمكتبة، ومكان إقامته، ومقام للربة دورجا(***). وعندما كان ناباكريشنا يقيم حفلات البذخ للبريطانيين، كانت سيدات هذا القصر يأوين إلى مقر إقامتهن فى الدور العلوى ليشاهدن ما كان يحدث فى تلك الحفلات من خلال فتحات النوافذ. **وكان ناباكريشنا ـ لمدة نصف قرن تقريبا ـ بمثابة الركيزة الأساسية للنجاح الذى حققته الشركة فى البنغال، وحليفا مهما فى الانقلاب الذى مكنها من السيطرة على البنغال. وعندما وقعت المواجهة فى عام ١٧٥٦ بين نَوَاب (حاكم) البنغال الجديد سراج الدولة والشركة، انحاز ناباكريشنا للشركة، وكان يقوم بتهريب الغذاء لمدينة كلكُتا الواقعة تحت الحصار قبل سقوطها. بعد ذلك عمل كوسيط لكلايف خلال المفاوضات التى أدت فى النهاية إلى معركة بلاسى، وبعد انتهاء المعركة مباشرة ساعد كلايف فى سرقة ٨٠ مليون روبية من الذهب والفضة والمجوهرات من جناح الحريم فى مدينة مرشدأباد.**

والأكثر من ذلك هو تلك الصداقة الحميمة التى جمعت بين كلايف وناباكريشنا على ما يبدو، ومما يدل على عمق تلك الصداقة أن كلايف كان

(*) توماس هيكى (١٧٤١ ـ ١٨٢٤) رسام أيرلندى، وأخو النحات جون هيكى. اشتهر برسمه للأشخاص والمناظر الطبيعية. سافر إلى آسيا كثيرا وأقام لفترة طويلة فى الهند والبنغال ـ (المترجم).

(**) جون موبراى أحد أعيان الإنجليز، كان يمتلك تجارة واسعة فى الهند ـ (المترجم).

(***) دورجا فى الديانة الهندوسية هى الإلهة الأم وتدعى أحيانا «الأم دورجا» ـ (المترجم)

يبحث عن مكان يقيم فيه الاحتفالات بعد النصر فى معركة بلاسى بدلا من كنيسة «القديسة آن» التى هُدمت، فعرض ناباكريشنا على كلايف أن يقيم الاحتفالات فى منزله عوضا عن الكنيسة، ووافق كلايف على هذا العرض وقام بتقديم قربان عند قدمى الربة دورجا التى كان يعبدها أهل كلكُتا. ولا يزال «الاحتفال السنوى لتقديم القرابين لدورجا» ـ الذى يقام فى ٣٦ شارع ناباكريشنا ـ يعرف «بقربان الشركة»[٢]. وفى عام ١٧٦٦، قام كلايف بمنح ناباكريشنا لقب مهراجا ومرتب يقدر بألفى روبية تقديرا للخدمات التى قدمها للشركة. وعاد ناباكريشنا من الاحتفال إلى قصره على ظهر أحد الأفيال وهو ينثر الأموال فى الشوارع. وبعد عشر سنوات زاد هاستينجس فى تكريمه وجعله تالوكدار[*] إلى الأبد على سوتانوتى، وهى أحد أهم مناطق كلكُتا. وكان ناباكريشنا قريبا جدا من كلايف حتى أن بعض منافسى كلايف وجهوا له اتهامات ملفقة بالسرقة والاغتصاب، إلا أنه سرعان ما تمت تبرئته من تلك التهم.

غير أن علاقة ناباكريشنا بالبريطانيين سرعان ما فسدت، ففى عام ١٧٨٠ كان هاستينجس فى حاجة إلى قرض قيمته ٣٠٠ ألف روبية؛ لسد الفجوة فى موارده المالية، فطلب المساعدة من ناباكريشنا، وكان يريد نقل تلك الأموال إلى حساب الشركة ثم يدفع لنفسه منها النفقات التى تحَمّلها من حسابه الخاص لتمويل مجموعة من الأنشطة الثقافية، بما فى ذلك بعثة إلى إقليم التبت والمسجد الملحق به مدرسة الذى كان قد أنشئ حديثا فى كلكُتا. وأصر ناباكريشنا على أن تُعامل هذه الأموال على أنها هدية وليست قرضا، وقبل هاستينجس هذا العرض وقام بتسجيلها على أنها تبرع للشركة، وبدأ على الفَور يدفع لنفسه من تلك الأموال النفقات التى كان قد تحملها. كانت الشبهات تثور حول هذه الصفقة بالفعل، إلا أن ما زاد وأكد هذه الشبهات هى أنها تزامنت مع الطلب الذى قدمه ناباكريشنا لكى يصبح أحد كبار مسئولى الشركة فى مقاطعة بيردوان، حتى يتمكن من استرداد الديون المتأخرة على الحاكم المحلى هناك، وبالفعل تم تعيينه فى هذا المنصب، وانتقلت تلك الأموال المتأخرة إليه، وأصبح ذلك كله جزءا من مجموع

(*) تعنى صاحب العزبة ـ (المترجم).

الاتهامات بسوء التصرف والفساد التى واجهها هاستينجس عند عودته إلى إنجلترا بعد ذلك. وعند محاكمة هاستينجس على تلك الحادثة على أنه اتهام بالتقصير، كان من رأى الادعاء أن مبلغ الثلاثمائة ألف روبية التى دفعها ناباكريشنا ما هى إلا رشوة، وهى بذلك تنافى قوانين الشركة.

وبعد ذلك فى عام ١٧٩٢ ـ فى أثناء المحاكمة ـ غير ناباكريشنا موقفه وقال إن تلك الأموال كانت قرضا، ولم يسترده أبدا. كذلك تم تقديم كمبيالة بمبلغ ٣٧,٥٠٠ جنيه إسترلينى بالإضافة إلى فائدة مقدارها ١٢٪ إلى هيئة المحكمة، وكان هاستينجس قد رفض دفع قيمة هذه الكمبيالة والفائدة المستحقة عليها. وهكذا صارت هناك قضية أخرى تسير بالتزامن مع قضية الاتهام بالتقصير. إلا أن قدرة البرلمان على مواصلة تلك المحاكمة الطويلة بتهمة التقصير بدأت تضعف، وتمت تبرئة هاستينجس من التهم الموجهة إليه فى عام ١٧٩٥، بما فى ذلك تهمة قبول رشوة من ناباكريشنا. وبناء على ذلك كان يفترض أن يتحسن وضع الأمير الهندى ناباكريشنا فى القضية التى رفعها على هاستينجس فى الوقت نفسه، فطالما لم تكن تلك الأموال هدية فلابد أنها قرض. لكن للعدالة أهواؤها، حيث أخذت محاكم لندن تسع سنوات حتى انتهت إلى أن تلك الأموال كانت، على أية حال، هدية قبلها هاستينجس، وبناء على ذلك، لا يلتزم بردها إلى الشريف الهندى. لكن ناباكريشنا كان قد انتهى من الوجود، حيث توفى فى عام ١٧٩٧، وترك عشرة ملايين روبية (مليون جنيه إسترلينى)، وهى ثروة تعادل اليوم ٧٠ مليون جنيه إسترلينى[٣] لقد شوه الإنجليز الكثير من الكلمات الهندية فى عصرهم، إلا أن الاسم الإنجليزى الذى أطلقوه على الأمير الهندى ناباكريشنا ـ «نوبكسن ـ Nobkissen»[*] ـ يحمل نوعا من الازدراء.

إن مشوار حياة ناباكريشنا يمثل نهاية التجارة المشتركة بين الشركة والتجار الهنود. ويرى المؤرخ الفرنسى فرناند برودل أن العظمة والشهرة التى حققتها الشركة لم تتحقق إلا عن طريق «مساعدة أعيان التجار الهنود، والتعاون

(*) تحريف للفظ ناباكريشنا ـ (المترجم).

والتواطؤ والتعايش والتكافل معهم»[٤]، حيث لم يكن بمقدور الشركة أبداً ممارسة التجارة بدون العلاقات التى كان هؤلاء التجار يتمتعون بها، وكذلك بدون رءوس أموالهم. وعندما احتاجت الشركة إلى أموال نقدية للتغلب على أزمة السيولة النقدية فى إنجلترا التى نتجت عن المشروع الوهمى لشركة بحر الجنوب فى عام ١٧٢٠، قامت باقتراض الأموال فى الهند. لكن على الرغم من هذا الامتزاج بين الثقافة التجارية الهندية والبريطانية، فقد كان هناك صراع جوهرى قد بدأ بين الاحتكار الرأسمالى الذى تمارسه الشركة وسوق البنغال، الذى كان يعتمد على المبادئ والقواعد التى يقبلها المجتمع. لقد فشلت الشركة فى محاولتها الأولى لتدمير الإمبراطورية المغولية فى ثمانينيات القرن السابع عشر. لكن خلال خمسينيات القرن الثامن عشر، كانت الشركة فى البنغال تحاول استغلال جميع الفرص المتاحة لدعم مصالحها فى مواجهة السلطة التنظيمية التى كان النَوَّاب يتمتع بها، والتفوق التجارى للتجار الآسيويين، والتهديد المتصاعد الذى كان الفرنسيون يمثلونه. إلا أن ما فشل تشايلد فى تحقيقه فى ثمانينيات القرن السابع عشر تمكن روبرت كلايف من تحقيقه عن طريق مزيج من الجرأة منقطعة النظير، والقوة العسكرية، والاحتيال الماكر.

لكن الأذى الذى تسببت فيه الشركة عند استيلائها على البنغال، واستخدام جيشها الخاص لفض النزاع، كان يعنى أن معركة بلاسى، وما تلاها، يعد فى نظر الجميع مثالا واضحًا على الغزو الاستعمارى. ويدعم ذلك الرأى ما حدث بعد ذلك، حين تحولت الشركة إلى ممثل للدولة البريطانية يدير أراضيها فى الهند فى مقابل ربح مضمون لمساهميها. إلا أن استيلاء الشركة على البنغال ـ وهو أمر شاذ تماما ـ والكثير من بقية أراضى شبه القارة الهندية، لا يجب أن يخفى عن أعيننا حقيقة أن هذا الحدث فى جوهره ما هو إلا صفقة تجارية وشكل مبالغ فيه من أشكال سيطرة المؤسسات الضخمة. كان معاصرو الشركة يستخدمون كلمتين بشكل متكرر لتوضيح هذا التحول الغريب الذى حدث. وكانت أولى هاتين الكلمتين هى أن الشركة تسببت فى «انقلاب» لم يؤد فقط إلى استبدال نَوَّاب بآخر سهل الانقياد، بل وتسببت أيضا فى تغيير أسَس حكم الدولة فى البنغال.

والكلمة الثانية هى أنها حصلت على «ملكية» غير مسبوقة، كانت بمثابة مورد جديد تماما للثروة للشركة ومديريها ومساهميها[٥]. ثم جاء آدم سميث بعد ذلك ليحذر من ميل المؤسسات الضخمة إلى الاشتراك فى «مؤامرة ضد العامة»، حيث تستخدم تلك المؤسسات القوة الاقتصادية لتدمير قدرة الدولة على وضع القوانين وفرض الضرائب التى تهدف إلى خدمة الصالح العام. كان ذلك العصر هو عصر الثورات، ومن أشهر تلك الثورات الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، وجنبا إلى جنب مع هاتين الثورتين نضع الانقلاب الذى قامت به الشركة فى البنغال. وإذا كنا فى حاجة إلى دليل على المؤامرة التى تقوم بها المؤسسات الضخمة فهذا هو ما نبحث عنه.

أغنى دولة فى العالم[٦]

خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان اهتمام الشركة ينصب على الغنيمة التى حصلت عليها وهى البنغال. **كانت شبه القارة الهندية فى ذلك الوقت بمثابة مصنع العالم، فكانت تنتج حوالى ربع الإنتاج الصناعى فى العالم فى عام ١٧٥٠، فى حين كانت بريطانيا تنتج ٩,١٪ فقط (خريطة رقم ٢)[٧]. كانت البنغال هى أغنى مقاطعات الإمبراطورية المغولية (suba) حيث وصفها الإمبراطور المغولى أورانجزب بأنها «جنة الشعوب»**. وكانت قريبة من موارد المواد الخام ذات الجودة العالية، كذلك كان قطاعها الزراعى غزير الإنتاج، تميزت عملية إنتاج القماش بالتنظيم المدروس للعمل، وبسبب ذلك كله كانت منتجات البنغال غير قابلة للمنافسة فى كل من جودتها وأسعارها المنخفضة. وكانت الميزة التنافسية فى مجال التكلفة لصالح منتجات البنغال، حتى أن المنتجات القطنية البنغالية كانت تباع فى أواخر القرن الثامن عشر فى بريطانيا بأسعار تقل عن أسعار مثيلاتها البريطانية بنسبة ٥٠ إلى ٦٠٪ وتحقق مع ذلك ربحا. كانت المنتجات القطنية المصنوعة يدويا بمثابة حلقة الوصل بين الزراعة والصناعة، وهو الأمر الذى كان متغلغلا بعمق فى النظام التقليدى للقرى البنغالية، وهكذا كانت هناك مصادر متنوعة للدخل وسلع يمكن بيعها محليا ودوليا. لقد ظلت المنتجات

القطنية المصنوعة فى الهند تتفوق على منتجات العالم، ومثلما شكى المؤرخ الرومانى بلينى، الذى عاش فى القرن الأول الميلادى، من أن عمليات الاستيراد المكثفة للأنسجة القطنية الهندية كانت تستنزف مخزون روما من الذهب، شكى

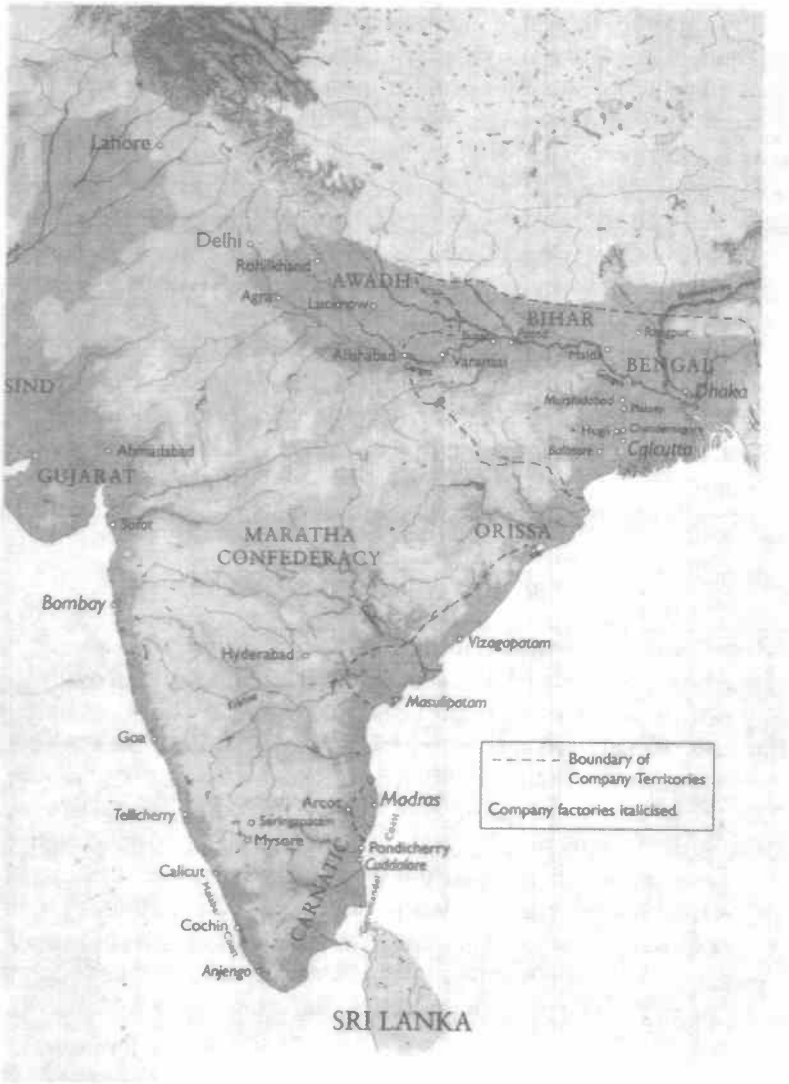

الخريطة رقم (٢)
الهند فى أواخر ستينيات القرن الثامن عشر

النساجون الإنجليز عندما بدأت المنتجات القطنية الهندية فى الدخول مرة أخرى إلى أوروبا بكميات كبيرة فى أواخر القرن السابع عشر.

كانت منتجات البنغال تتميز أيضا بالتنوع الشديد، حيث كان هناك أكثر من ١٥٠ اسمًا للمنسوجات التى كانت الشركة تستوردها، وكانت تلك الأسماء تشمل أقمشة الموصلين، وأقمشة الشيت (calico)، والحرير، بالإضافة إلى تلك التى يمتزج فيها القطن والحرير. وكانت هناك مراكز إنتاج مختلفة تتخصص فى إنتاج أزياء ذات تصميمات خاصة، فنجد على سبيل المثال أن داكا كانت تشتهر بأقمشة الموصلين الشفافة الجميلة الرقيقة. كان هذا النسيج فى غاية الرقة حتى أن رطلا واحدا (١٦ أوقية) من القطن كان يعطى حوالى ٢٥٠ ميلاً من خيط الموصلين. وكانت الجودة والتصميم يختلفان باختلاف نوع النسيج، بدءا بأكثر الأنواع رقة «ململز ـ Mull-mulls»، و«الآلابالى ـ Allaballee»، حتى «شابانام ـ Shabanam» (ندى الصباح)، و«نيانسخ ـ Nayansukh» (يَسُرُّ العينين). وكان القطن قصير التيلة «فوتى ـ Phuti» الذى كان يزرع على ضفتى نهر ميجنا بالقرب من مدينة داكا عنصرًا أساسيًا لإعطاء قماش الموصلين الملمس الذى يميزه، وقد وصف ممثل الحاكم العام البريطانى المقيم هذا القطن بأنه «أكثر أنواع القطن فى العالم رقة»[٨]. **يشير أحد التقديرات فى عام ١٧٧٦ إلى عمل ٢٥,٠٠٠ نساج فى داكا، ينتجون حوالى ١٨٠,٠٠٠ قطعة قماش من الخيوط التى كان يقوم بغزلها ٨٠,٠٠٠ سيدة**[٩]. لقد دخلت المنسوجات الهندية إلى بريطانيا، وكذلك دخلت أسماء الأقمشة الهندية إلى اللغة الإنجليزية، وأخص بالذكر «الباندانا ـ bandana»، وهو منديل كبير مزين بالرسوم، وقماش الشيت (وهو نسيج قطنى أبيض مطبوع على أحد جوانبه بعض الأشكال)، و«تشنز ـ chintz» (وهو قماش قطنى متعدد الألوان) و«دنجارى ـ dungaree» (وهو قماش خشن) و«جنجم ـ gingham» (وهو قماش مطبوع عليه مربعات) و«سيرسكر ـ seersucker» (وهو نسيج قطنى مخطط خفيف من التيل)، و«تافتا ـ taffeta» (وهو نسيج حريرى رقيق).

لقد جمع تجار الشركة ومساهموها ثروات ضخمة بسبب هوس الأوروبيين بالمنسوجات. وعلى الرغم من أن الشركة بدأت تجارة المنسوجات من سواحل جوجورات وساحل كروماندل، فإن أهمية البنغال كانت تتزايد باضطراد، حيث ازداد نصيب البنغال زيادة كبيرة من ١٢٪ فقط من المجموع الكلى لواردات الشركة من الهند خلال الفترة ما بين عامى ١٦٦٨ إلى ١٦٧٠، ليصل إلى ٤٢٪ فى الفترة ما بين عامى ١٦٨٩ و١٦٩٠، مما جعل البنغال أكبر مَصْدَرٌ للبضائع، وزادت تلك النسبة كثيرا فى الفترة ما بين عامى ١٧٣٨ و ١٧٤٠ لتصل إلى ٦٦٪[١٠]. إلا أن الشركة كانت واحدة من بين الكثير من الشركات العاملة فى التجارة، ولعل المجموع الكلى لتجارة الشركات الأوروبية كان يمثل الثلث فقط من الصادرات الكلية للبنغال، حيث كان التجار الآسيويون هم أصحاب النصيب الأكبر من تلك الصادرات[١١]. وليس من قبيل المفاجأة أن يؤدى هذا الطلب الهائل على المنسوجات إلى ضغوط قوية تسببت فى رفع الأسعار.

لقد وضع الحكام المغول سياسة تجارية للتنظيم والتحكم الصارم فى الدخول إلى هذا السوق، وكانت تلك السياسة تحدد بدقة البضائع التى يمكن تجارتها ومن يقوم بتلك التجارة، اعتمادا على كل من الفاعلية الاقتصادية والمكانة الاجتماعية. وكان الحكام المغول يفرقون بوضوح بين التجارة الداخلية والدولية، وكانت الشركات الأجنبية تحصل على امتياز تصدير البضائع البنغالية فى مقابل تدفقات من الفضة لإثراء الخزانة العامة ودفع عجلة الاقتصاد. وكان فى سوق البنغال الداخلية مجموعة من السلع التى تُبرز المكانة الاجتماعية، مثل الملح والتنبول(*) والتبغ، وكانت التجارة فى هذه السلع تتوقف على معايير اجتماعية وليس على معايير السوق. «كانت الجماعات التجارية الأوروبية التى تنتمى إلى الشعوب التى «ترتدى القبعات ـ kulah poshan» تقوم بتلك المعاملات التجارية التى كانت تعد امتيازا وسلطة، طالما لم يخربوا النظام الهرمى الأساسى الذى يحكم التبادلات التجارية»[١٢]. وكانت تلك التوليفة من الطلب الزائد والقوانين

(*) نوع من التوابل الهندية ـ (المترجم).

الصارمة تعنى أن التجار الأوروبيين الذين جذبتهم التجارة فى البنغال، كانوا يمارسون تجارتهم وفقا لشروط صارمة، ولم يكن لدى الأوروبيين ما يبيعونه سوى سبائك الفضة، ولهذا كانت ثلاثة أرباع مدفوعات الشركة فى البنغال ما بين عامى ١٧٠٨ و١٧٥٦ من الفضة.

لقد وضعت الفرمانات الإمبراطورية المتعاقبة الأسس التى قامت عليها عمليات الشركة، حيث حددت الامتيازات التجارية التى يمنحها الإمبراطور للشركة. وبداية من خمسينيات القرن السابع عشر كان بمقدور الشركة تصدير السلع من الميناء الرئيسى فى البنغال ـ ميناء هوجلى ـ دون دفع رسوم جمركية فى مقابل دفع مبلغ ثلاثة آلاف روبية سنويا. إلا أن الشركة لم تنجح فى الحصول على دعم الإمبراطورية المغولية لهذا الوضع إلا فى عام ١٧١٧ من خلال الفرمان الشهير الذى أصدره الإمبراطور فاروخسيار، وأعطى هذا الفرمان رئيس الشركة فى كلكُتا سلطات غير مسبوقة لإصدار أذون مرور (dastaks)، تعفى شحنات البضائع من الرسوم الجمركية. ولقد حظيت الشركة بوضع تجارى يميزها تماما عن التجار المحليين، مثل الكثير من الشركات عابرة القارات فى عالم اليوم. غير أن ذلك الفرمان لم يحدد البضائع التى يشملها هذا الإعفاء، ولكن ما يُفهم منه بصفة عامة أن الإعفاء يشمل فقط بضائع التصدير. وبمجرد أن تقبل الناس فرمان عام ١٧١٧ بدأت الشركة توسع من نطاق تجارتها المقبولة. وأخذ رئيس الشركة فى إصدار أذون مرور لمديريها، تمكنهم من الدخول فى مجال التجارة الخاصة دون دفع رسوم جمركية. والأسوأ من ذلك أن الشركة كانت تصدر أذون مرور للتجار الآسيويين فى مقابل المال، وهكذا حصلت على مورد متجدد من الدخل ينتمى شرعيا إلى النَوَاب (الحاكم). وكانت السلطات البنغالية ترى أن ممارسات الشركة تمثل خطرا مزدوجا: حيث كانت تدمر الأساس الذى تستند إليه العائدات وتهدد الاقتصاد المحلى. وقد اتهم سراج الدولة الشركة فى عام ١٧٥٦ ـ خلال النزاع الذى ثار بينهما ـ بأنها قامت منذ عام ١٧١٧ بالاحتيال للاستحواذ على ١٥ مليون روبية ـ مستحقة لخزينة الإمبراطورية المغولية ـ من خلال سوء استعمال حق إصدار أذون المرور الذى تمتلكه. كذلك كان النَوَاب على وعى بقدرة الشركة على

البيع بأسعار أقل من أسعار منافسيها من التجار المحليين وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على اقتصاد البنغال بصفة عامة. ففى عام ١٧٢٧، على سبيل المثال، تمكن الموظفون الرسميون التابعون لنَوَاب البنغال من اعتراض طريق أسطول الشركة القادم من باتنا ووجدوا أن تلك السفن كانت تحمل ـ على نحو غير شرعى ـ كميات هائلة من الملح وتتجه أسفل النهر إلى كلكُتا. وقال النَوَاب أليفاردى خان ـ موجها اعتراضه إلى رئيس الشركة ـ أنه لو لم تتوقف الشركة عن «التجاوزات» التى ترتكبها فسوف يؤدى ذلك إلى «انخفاض أسعار بضائعها عن باقى المنافسين واحتكارها للتجارة جمعاء فى الإقليم، وبالتالى حرمان أعداد هائلة من السكان المحليين من وسائل كسب الرزق»[١٣]. وتكررت محاولات أليفاردى خان لمنع الشركة من سوء استخدام حق إصدار أذون المرور، وأجبر الشركة على دفع رسوم جمركية إضافية فى أعوام ١٧٢٧ و١٧٣١ و١٧٣٢ و١٧٣٦ و١٧٤٠ و١٧٤٤ و ١٧٤٩.

كان مسئولو الشركة يشعرون بالغضب الشديد من سيطرة التجار الآسيويين على الاقتصاد البنغالى، حيث كان التجار المحليون ـ شأنهم شأن الشركة ـ يرغبون فى السيطرة وحدهم على السلع الحيوية، فنجد أن الأرمينى خواجا واجيد، على سبيل المثال، قد حقق الثراء من خلال احتكار تجارة الملح والملح الصخرى، كما كانت له مكانته القوية فى تجارة الأفيون فى باتنا. كذلك كان اعتماد الشركة على التجار المحليين فى الحصول على النقد وإقامة العلاقات التجارية مصدرا لازدراء مسئوليها. فلم تكن الشركة تمتلك المهارات ولا الأهلية اللازمة لشراء السلع من المنتجين مباشرة، ولهذا كان عليها تكليف وسطاء من التجار المحليين لشراء المنسوجات والمنتجات الأخرى نيابة عنها، ففى حالة المنسوجات كان الوسطاء يدفعون للنساجين مقدما نقديا (عربون)، وكان النساجون يستخدمون هذا المقدم لتغطية ثمن المواد الخام وتكلفة العمالة أثناء عملية إنتاج القماش. ازداد غضب مسئولى الشركة بسبب قيام هؤلاء التجار بالتجارة لحسابهم الخاص وعدم تركيز جل اهتمامهم على مصالح الشركة. وكانت بيوت التجارة الآسيوية ـ مثل تلك التى كان يرأسها جاجات سيث،

وأمير تشاند ـ أكثر ثراء وذات صلات أفضل من الشركة. أيضا ساءت تلك العلاقة أكثر بسبب الكم الهائل من مديونيات الإنجليز للموليين المحليين. وخلال الفترة التى سبقت معركة بلاسى كان معظم الإنجليز فى كلكُتا مدينين بديون لم يتم دفعها للمقرضين الهنود[١٤].

ومما زاد الطين بلة تواجد بيوت التجارة الأوروبية التى كانت تنافس الشركة وتهدد وضعها التجارى. لقد كان الإنجليز أحد الأجناس الكثيرة التى تمارس التجارة فى سوق البنغال، حيث تقوم موانى التصدير على امتداد نهر هوجلى الذى يمتد لمسافة قصيرة شمال كلكُتا، مثل ميناء سيرامبور أولا (الدنمارك)، ثم ميناء تشاندرناجور (فرنسا)، ثم ميناء تشنشورا (هولندا) ثم ميناء هوجلى. وأصبح ميناء كلكُتا هو الميناء الرئيسى على هذا النهر فى العشرينيات من القرن الثامن عشر متفوقا على الميناء الهولندى الذى تأسس منذ زمن طويل. إلا أنه فى الثلاثينيات من القرن الثامن عشر بدأت شركة الهند الفرنسية الدائمة تشكل خطرا داهما؛ فقد سبق الفرنسيون الإنجليز فى مجال التجارة تحت قيادة جوزيف فرنسوا دوبلييه حاكم مدينة تشاندر ناجور، وبصفة خاصة فى التجارة المربحة التى كانت تجرى فى المناطق الداخلية، والتى كان مديرو كلا من الشركتين يعملون بها لحسابهم الخاص. كان دوبلييه يمتلك عقلية تجارية فذة وتمكن بذكائه من تقويض مصالح منافسيه الإنجليز سواء بالنسبة لشركاتهم الضخمة أو مصالحهم الخاصة. لذلك نجد دوبلييه يقول: «لقد جعلت الإنجليز يرتعشون خوفا وهم يرون تجارتهم تتضاءل وتجارهم مجبرون على إعلان إفلاسهم»[١٥]، ويعد ذلك صحيحا إلى حد ما. وبحلول بدايات الخمسينيات من القرن السابع عشر كانت صادرات الشركة من البنغال فى تضاؤل مستمر، فى حين كانت الصادرات الهولندية من ميناء تشنشورا فى حالة انتعاش. وفى لندن كانت أسهم الشركة فى حالة تعثر، حيث بدأت فى الانخفاض من ١٩٧ جنيهًا إسترلينيًا فى ديسمبر من عام ١٧٥٢ إلى ١٣٣ جنيهًا فى يناير من عام ١٧٥٧. كذلك أخذت حصص الأرباح فى الانخفاض، حيث هبطت من ٦,٨٪ فى عام ١٧٥٢ إلى ٨,٥٪ فى عام ١٧٥٦.

كثيرا ما تحدث الثورات عندما تتوقف فجأة سلسلة مركزة من الظروف التى تؤدى إلى التحسن، ويؤدى ذلك إلى ضياع أحلام البعض الذين يَهُبون للبحث عن حلول جذرية. ولم يكن حال البنغال يختلف عن هذا الحال فى بدايات الخمسينيات من القرن الثامن عشر، حين كانت الشركة تبحث باستماتة عن حل لوضعها التجارى الآخذ فى التدهور. ففى عام ١٧٥١، رفض تجار المقدمات (العربون) الذين كانوا يتعاملون مع الشركة الانصياع للشروط والأحكام الجديدة، وعانت الشركة فى العام التالى من عجز شديد فى عملية تدبير البضائع اللازمة لتجارتها. وفى شهر يونية من عام ١٧٥٣، تحول الموقف إلى أزمة وقامت الشركة بإلغاء نظام تجار المقدمات بأكمله، واستخدمت عملاء مدفوعين الأجر، يقومون بشراء البضائع مباشرة من منافذ الإنتاج. وبعد التخلص من الوسطاء واتباع النهج الجديد فى العمل، صارت الفرصة متاحة أمام مديرى الشركة لمواصلة تجارتهم الخاصة، لقد كانت المغامرة التجارية التى تنطوى عليها التجارة الخاصة هى العامل الرئيسى الذى مهد الطريق لمعركة بلاسى. وأخذت العلاقة بين الشركة ونَوَاب البنغال تزداد سوءا، ففى أغسطس من عام ١٧٥٢ كتب روبرت أورم ـ أحد كبار تجار الشركة فى كلكُتا ـ خطابا لأحد أصدقائه فى مدراس يقول فيه بغضب شديد: «من الأفضل شنق ذلك الكلب العجوز (أليفاردى خان)، وأنا لا أتحدث جزافيا إذا قلت أن الشركة لا بد أن تفكر فى ذلك الأمر بجدية وإلا لن تكون تجارتها فى البنغال ذات جدوى»[١٦]. وكان ذلك الصديق هو الآخر يدعى روبرت، روبرت كلايف.

روح الحرب والغزو[١٧]

إلا أن هناك فارقًا كبيرًا بين الغضب وتحقيق تلك الأفكار الشخصية، إذ كانت عملية الانهيار الداخلى المطردة فى الإمبراطورية المغولية هى التى وفرت الظروف الملائمة لحدوث هذا الانقلاب فى النهاية. كان التوسع الاستعمارى الضخم الذى قام به الإمبراطور أورانجزب، قد أدى إلى جعل المغول عرضة لعمليات الغزو المتكررة من قبل الأفغان والفرس وأهل إقليم ماراثا الهندى. كذلك أدت

مؤامرات البلاط وضعف القوة العسكرية إلى تقويض نظام الحكم الإمبراطورى الذى كان فعالاً وقويّا فى الإمبراطورية المغولية. وكان أساس هذا النظام هو السيطرة الصارمة على حكام الأقاليم لضمان بقاء سلطة التعيينات فى يد السلطة المركزية. وقام المغول علاوة على ذلك بتقسيم السلطة فى الأقاليم بين الناظم الذى كان يدير الشئون السياسية والقضائية، والديوان الذى كان معنيا بالضرائب والشئون المالية. وبدأ هذا النظام الرائع فى البنغال فى التدهور فى عام ١٧١٧ عندما جمع مرشد كولى بين كلا المنصبين، وقام على الفور بنقل العاصمة من داكا إلى المدينة التى سميت فيما بعد مرشدأباد. وعندما توفى فى عام ١٧٢٧ خلفه صهره شوجادين، الذى ظل فى الحكم حتى عام ١٧٣٩، ثم تولى ابنه الحكم، بعدها قام أليفاردى خان ـ الذى كان يحمل له النارجيلة (الشيشة) ـ بانقلاب دموى وخلع ابن شوجادين، وهو الانقلاب الذى كان يمثل سابقة لما حدث فيما بعد. كان لاقتصاد البنغال الكثير من نقاط القوة، إلا أنها بدأت تضعف بسبب الهجمات المتواصلة من إقليم ماراثا خلال الأربعينيات من القرن الثامن عشر، وكذلك بسبب قيام النَوَاب باطراد باتخاذ إجراءات تعسفية للحصول على العائدات. وعلى الرغم من أن فترة حكم أليفاردى استمرت ١٥ عاما فقد كان نظام الحكم الذى تركه لحفيده سراج الدولة نظاما شخصيا إلى أبعد الحدود ويزداد ضعفا بمرور الوقت. وكان تولى حاكم ضعيف السلطة يعنى تعرض البنغال إلى الآثار المصاحبة للحرب التى انخرطت فيها فرنسا وبريطانيا فى ذلك الوقت.

أصبحت فرنسا هى المنافس الرئيسى لبريطانيا فى مجال الاستعمار وليس هولندا منذ أن حدث الاندماج بين المصالح الهولندية والإنجليزية فى الثورة المجيدة فى عام١٦٨٨. وبعد مائة عام من الحروب المتقطعة بين الدولتين، حسمت معركة واترلو الأمر فى عام ١٨١٥. وفى البداية كانت شركتا الدولتين فى جنوب شرق آسيا قادرتين على البقاء بعيدا عن ذلك الصراع الجيوبوليتيكى. ووافق كلا الطرفين على عقد اتفاقية حياد خلال حرب الخلافة الإسبانية (١٧٠١- ١٧١٤) إلا أنه خلال حرب الخلافة النمساوية (١٧٤٠ ـ ١٧٤٨) دفعت بريطانيا الشركتين

إلى مناصبة العداء بعضهما البعض. وأصبح دوبلييه حاكما على مدينة بونديشرى بعد أن انتهت فترة حكمه على تشاندرناجور. وعندما وصلت أنباء الحرب إلى الهند فى عام ١٧٤٤ عرض دوبلييه مرة أخرى على نظيره فى الشركة البريطانية فى مدراس توقيع اتفاقية حياد، ولجأت الشركة إلى مناورات لكسب الوقت، إلا أن الأسطول الملكى البريطانى هاجم سفن الشركة الفرنسية بعيدا عن الشاطئ، وهكذا بدأت العداوة.

وخلال المعارك التالية لم يسيطر الفرنسيون على مدراس فقط، بل هزموا أيضا الحاكم المحلى لإقليم كارناتك الذى كان قد منع الشركتين من القتال فوق أراضى الإقليم التابع له لأسباب معقولة. وعلى الرغم من استعادة الشركة لمدراس خلال معاهدة صلح «أيكس ـ لا ـ تشابل ـ Aix-la-Chapelle» التى أنهت الحرب فى النمسا، استمر الصراع بين الشركتين اللتين كانتا تساندان فى ذلك الوقت أميرين يتنافسان على تولى حكم إقليم كارناتك. لقد ظهرت المهارة الحربية الفائقة لروبرت كلايف أول ما ظهرت خلال تلك الصراعات التى حدثت فى جنوب الهند، ورأت الشركة أن تعيين الحكام المحليين (النَوَابين) سيكون بمثابة مصدر دخل آخر بالإضافة إلى التجارة. كان كلايف ـ شأنه شأن باقى مديرى الشركة ـ قد جاء إلى الهند فى سن صغيرة ليعمل كاتبا فى الشركة، وكان عمره ١٩ عاما عندما وصل إلى مدراس فى شهر يونية من عام ١٧٤٤. كان كلايف ينحدر من طبقة أرستقراطية متواضعة، وكان يريد بشدة استعادة مكانة عائلته الاجتماعية، فاستخدم العائدات التى حصل عليها من أول ثروة تمكن من تكوينها فى الهند لفك رهنية ضيعة العائلة ستايكى هول فى مقاطعة شروب شاير، وهو مسقط رأسه.

اشتهر كلايف عندما كان صبيا «بحبه المفرط» للعراك، ولم تر الشركة فيه سمات النجاح إلا عند اندلاع الحرب فى الهند. لم يكن كلايف قد تلقى تدريبه كجندى، إلا أنه كان يمتلك قدرة غريبة على شن حروب عصابات جريئة إلى أقصى الحدود، حيث تمكن من السيطرة على مدينة أكروت، وظل مسيطرا عليها فى مواجهة قوة عسكرية فرنسية ساحقة. وفى العام التالى أجبر مدينة

ترتشونوبلى على الاستسلام فى النهاية تمكنت الشركة عند عقد معاهدة السلام من الحصول على مدينة سانطوم وبونامالى، وهكذا ازدادت عائدات الأراضى التى تحصل عليها الشركة من مدراس. وعاد كلايف إلى إنجلترا فى شهر أكتوبر من عام ١٧٥٣ كبطل شعبى، ومنحه أعضاء مجلس إدارة الشركة ـ عرفانا بالجميل ـ هدية عبارة عن سيف حوافه مغطاة بالذهب ومرصع بالماس.

واشترك كلايف فى انتخابات البرلمان، إلا أنه أزيح من تلك الانتخابات التى كانت مثيرة للجدل، فعاد إلى الهند فى شهر أبريل من عام ١٧٥٥ كحاكم لمنطقة فورت سانت ديفيد فى كادالور. وكانت مهمته فتح جبهة جديدة ضد الفرنسيين فى الساحل الغربى ومهاجمة مصالحهم فى مدينة حيدر أباد. إلا أنه عندما وصل إلى بومباى كانت الأطراف المتصارعة قد وافقت على عقد معاهدة صلح، واتجه كلايف إلى مدراس، وفى الطريق وصلته أنباء مزعجة تقول بأن الشركة طُردت من إقليم البنغال.

الطريق إلى بلاسى

كان حفيد أليفاردى خان ـ سراج الدولة ـ فى الحادى والعشرين من عمره عندما تولى الحكم فى شهر أبريل من عام ١٧٥٦. وكان موقفه من البريطانيين يتسق تماما مع المبادئ الأساسية التى سادت حكم جده، على الرغم من أن خصومه يصفونه عموما بأنه شخص شرير وفاسد. كان أليفاردى خان قد حاول منع الشركة من إساءة استخدام حق إصدار «أذون المرور» الذى حصلت عليه، كما كانت تساوره شكوك لا حصر لها حول تزايد حجم التجهيزات العسكرية الخاصة بالشركة فى المستوطنة التى أقامتها فى كلكُتا. واعترض على وجه الخصوص على الخندق الذى أقامته الشركة لحماية المدينة من هجمات إقليم ماراثا فى الأربعينيات من القرن الثامن عشر. وقال لمسئولى الشركة: **«إنكم تجار، فما حاجتكم إلى إقامة الحصون؟»**[١٨] وكان هذان العاملان من الأسباب الرئيسية التى دفعت سراج الدولة إلى محاولة تعليم الشركة درسا لا تنساه. أيضا كان

يساوره قلق شديد حيال قرار الشركة تحصين فورت ويليام (حصن ويليام) فى كلكُتا، والذى جاء إلى حد ما بسبب الخطر المتصاعد من الحرب التى بانت فى الأفق ضد فرنسا. كذلك زاد من استياء النَوَاب الجديد قرار الشركة إيواء أحد أهم خصومه. بل إن أحد مديرى الشركة ـ ريتشارد بيكر ـ قد أقر بأن ما فعلته الشركة «يكفى لإثارة سخط حاكم البنغال ضد الإنجليز»[١٩].

أما بالنسبة للشركة، تحت قيادة رئيسها فى كلكُتا، روجر دريك، الذى كان صعب المراس فقد قللت تماما من أهمية عزم الحاكم الجديد وضع قيود لمنعها من ارتكاب المخالفات. وكما هو الحال فى النزاعات السابقة التى ثارت بين الحكام المحليين والشركة، كانت المفاوضات هى الخيار الأول لحل النزاع. **أرسل سراج الدولة سفيره نارايان سينخ للتفاوض مع مسئولى الشركة فى كلكُتا، إلا أن مسئولى الشركة أهانوا سينخ وطردوه شر طردة. وعندما عاد سينخ إلى مرشدأباد عبر عن غضبه الشديد وهو يقول: «أى شرف هذا نفخر به نحن الرجال مادامت شرذمة قليلة من التجار الذين لم يتعلموا بعد كيف يغسلون مؤخراتهم قد ردوا على أوامر الحاكم بطرد مبعوثه؟»[٢٠] إلا أن سراج الدولة أصر على الوصول إلى حل عن طريق التفاوض وأعلن: «لو أحسن الإنجليز التصرف كما يفعل التجار فسوف يفوزون بلا شك بحظوتى وحمايتى ومساعدتى»[٢١]. إلا أن المشكلة بطبيعة الحال هى أن الشركة لم تعد تريد أن تكون مجرد هيئة تجارية ضمن التجار الكثيرين العاملين فى البنغال، بل تريد فرض سيطرتها؛ ولهذا رفضت الشروط التى قدمها حاكم البنغال، الذى كان يريد إزالة التحصينات التى قامت بها الشركة، ووضع حظر على بيع «أذون المرور» للتجار الآسيويين، ووضع نهاية لقيام الشركة بإيواء أعدائه.**

وعندما فشلت كل المساعى الأخرى، أرسل الحاكم قواته للسيطرة على كلكُتا. قد تكون الشركة ذات أهمية كبيرة من الناحية التجارية إلا أن الجبن وعدم وجود الإعدادات اللازمة تسبب فى سقوط فورت ويليام سريعا فى شهر يونية من عام ١٧٥٦. وفى تلك الليلة مات حوالى مائة من أسرى الشركة بسبب الاختناق فى الزنزانة السوداء، وهى زنزانة صغيرة كانت موجودة فى إحدى المناطق

المجاورة لفورت ويليام، وهى حادثة أصبحت جزءا من المفاهيم الخاطئة المصاحبة للتاريخ الاستعمارى لبريطانيا. وأصبحت الشركة على وشك الطرد من البنغال تماما ـ أهم فروعها ـ كما حدث فى عام ١٦٨٩. وكانت التقديرات الواردة فى مقالات الصحف فى لندن تقول بأن الشركة خسرت ٢ مليون و٠٠٠, ٢٥٠ جنيه إسترلينى عند سقوط كلكُتا، وهو أكثر من نصف رأس مال الشركة من الأسهم الاسمية. وقام سراج الدولة بتغيير اسم كلكُتا لتصبح أليناجار، وطلب من الشركة إعادة دفع الرسوم الجمركية التى تهربت منها خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وذلك لتأكيد سيادته. أما بالنسبة للسوق المحلى فى البنغال فقد دفعت عملية الإذلال التى تعرضت لها الشركة التجار إلى تغيير خططهم، فارتفعت أسعار أقمشة شيت بنسبة ٥٠٪، وهبطت أسعار البضائع الأوروبية بالمثل. وقال أحد المراقبين «لقد تسبب ما حدث فى إزعاج شديد لمديرى الشركة حتى أنهم بدءوا على الفور فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة مستعمراتهم»[٢٢].

ولم يكن سراج الدولة على علم بأن الشركة كانت تقوم بالتجهيز لهجوم مضاد باستخدام قوات حملة حيدرأباد التى كان يقودها كلايف، وكذلك سفن البحرية الملكية بقيادة الأدميرال واطسن[*]. وفى الحادى عشر من شهر أكتوبر من عام ١٧٥٦ أرسل كلايف خطابا إلى اللجنة السرية الخاصة بالشركة فى لندن يقول فيه: «إن ما يسرنى ويشرفنى هو أن هذه الحملة لن تنتهى فقط باستعادة كلكُتا، بل إن أملاك الشركة فى تلك المناطق ستصبح فى وضع أفضل على الدوام أكثر من أى وقت مضى»[٢٣]. وأكد مجلس مدراس فى الخطاب الذى بعثه إلى كلايف بعد ذلك بيومين على أهمية استعادة كلكُتا والحصول على التعويضات، لكن المجلس أضاف أيضا فى خطابه أن تلك المهمة يجب أن «تؤدى إلى التحالف مع أى قوى فى البنغال قد تكون مستاءة من العنف الذى تمارسه حكومة نَوَاب البنغال أو تطمح فى تولى منصب الحاكم»[٢٤]. لقد استغلت الشركة الخبرة التى اكتسبتها مما حدث فى إقليم كارناتك خير استغلال.

(*) الأدميرال واطسن Admiral Watson (١٧١٤ ـ ١٧٥٧) أحد ضباط البحرية الإنجليزية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. أصبح حاكما فيما بعد للأراضى المكتشفة حديثا ومات فى كلكُتا ـ (المترجم).

كان عدد الجنود الذين شاركوا فى حملة كلايف قليلا، إلا أنها كانت حملة مركزة قامت بنهب مدينة هوجلى فى شهر يناير من عام ١٧٥٧، واستعادة كلكُتا فى الشهر التالى. وتم توقيع «معاهدة أليناجار» التى أعطت الشركة سلطة سك العملة الخاصة بها والتوسع فى إصدار «أذون المرور» لتشمل تجارتها الخاصة. وواصل كلايف حملته، فقامت قواته بقصف مدينة تشاندرناجور والاستيلاء عليها فى شهر مارس بعد أن تهرب من العرض الفرنسى الذى كان يهدف إلى توقيع اتفاقية حياد فى البنغال، واستغل الهجوم الذى قام به اللصوص الأفغان فى غرب الإقليم لصالحه. ولا يمكننا التقليل من الأهمية التجارية لهذا النصر، فعندما وصلت أنباء سقوط تشاندرناجور إلى لندن بعد شهور ارتفع سهم الشركة بنسبة ١٢٪[٢٥]. لقد سقطت أولى العقبات التى تقف فى طريق الشركة لفرض سيطرتها على اقتصاد البنغال.

وسرعان ما قضت المؤامرات على كل من نَوَاب البنغال والتجار الآسيويين. إن قصة المؤامرة التى أدت إلى معركة بلاسى تبدو غير واضحة المعالم بسبب الادعاءات التى تثور حول المسئول الرئيسى عما حدث والادعاءات المضادة. ويرى أحد الخبراء أن البريطانيين هم الذين «خططوا للانقلاب وشجعوا على القيام به»[٢٦]. ويقول كلايف فى أحد الخطابات التى أرسلها إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة عقب النصر الذى حققه فى معركة بلاسى إن البنغاليين الذين لم يكونوا موالين لنَوَاب البنغال هم الذين «عرضوا علينا ذلك»[٢٧]، وأياً كان المسئول عما حدث، فمن الواضح وجود تقارب كبير بين مصالح الشركة الإنجليزية وبعض قطاعات البلاط الإمبراطورى فى البنغال. وإذا كان لابد من توجيه اللوم فمن الواضح أن الشركة تتحمل وزر قيامها بالتحريض على عصيان مسلح غير قانونى، كذلك ارتكب مير جعفر وجاجات سيث وأمير تشاند ـ وغيرهم من المتآمرين ـ جريمة الخيانة العظمى.

كانت الشخصيات الثلاث الرئيسية الضالعة فى المؤامرة من البنغاليين شخصيات مهمة بالفعل. فكان مير جعفر من كبار المحاربين ورئيس دائرة صرف الرواتب فى نظام سراج الدولة، إلا أنه أعفى من منصبه فى أعقاب ما حدث فى

مدينة تشاندرناجور؛ وكانت عائلة جاجات سيث تمتلك قوة اقتصادية فى شمال الهند لا منافس لها. وكان جاجات سيث يدعى «ممول العالم». لقد تمكنت تلك العائلة المارواريةَ(*) من تكوين موارد اقتصادية هائلة بسبب إدارتها لدار سك العملة الإمبراطورية، وكذلك بسبب عمليات إقراض الأموال واسعة النطاق. وتمكنت تلك العائلة ببراعة من استخدام ذلك النفوذ الاقتصادى فى البلاط الإمبراطورى فى البنغال؛ وقال عنهم أحد المعلقين الفرنسيين فى عصرهم أنهم «السبب الرئيسى وراء الثورات التى حدثت فى البنغال»(٢٨).

كان أمير تشاند أحد أصحاب المال والتجارة الكبار، حيث كان يسيطر على جانب كبير من تجارة الأفيون والملح الصخرى، وكان ينتمى فى أصله إلى مدينة أجرا، وكان أيضا من أشهر المتعاملين مع الشركة، حيث كان أحد تجار العربون الذين كانوا يعملون معها منذ بداية الثلاثينيات من القرن السابع عشر. إلا أن العلاقات بينه وبين الشركة لم يسدها الوئام، وفى عام ١٧٣٥ أنهت الشركة عقدها معه بسبب اتهامه بالاحتيال. إلا أن الشركة عادت للتعامل معه بعد أربع سنوات، وتولى فيما بعد إدارة ثلث الاستثمارات السنوية للشركة فى البنغال.

ولم يكن الشيء الجديد الذى يميز انقلاب بلاسى عن غيره هو المؤامرات والخيانة التى حدثت فى عاصمة البنغال مرشدأباد، بل كان هو قبول المتآمرين ضد سراج الدولة التحالف مع أشخاص كانوا فى حقيقة الأمر مرتزقة أجانب، حيث كان كبار طبقة النبلاء والتجار فى البلاط الإمبراطورى فى البنغال يعتقدون أن بإمكانهم السيطرة على الهمج الأجانب!! لتحقيق مصالحهم، تماما كما حدث مع النبلاء الضعاف الجشعين خلال الفترة من تاريخ بريطانيا التى تلت خروج الرومان منها. إلا أنهم ارتكبوا خطأ فادحا. **صحيح أن البنغال كانت منطقة ثرية بكل تأكيد، لكن حكامها وأعيان تجارها كان ينقصهم الحكمة، فكانوا يهتمون فى المقام الأول بالعلاقات الشخصية والتحالفات، وفى مقابل ذلك كانت هناك مؤسسة قوية تجردت من العلاقات الشخصية ولها مجموعة واضحة إلى أقصى الحدود من الأولويات، حيث أن البنية الهيكلية لشركة الهند الشرقية كشركة**

(*) العائلة المارواية نسبة إلى منطقة ماروار فى شمال غرب الهند ـ (المترجم).

ضخمة منحتها قوة جماعية، وكذلك وحدة الهدف التى لم تكن متاحة للتجار الآسيويين ولا للحكام الذين جاءوا بعد عهد الإمبراطورية المغولية[٢٩]. وسرعان ما ظهرت وحدة الغرض تلك فى البنغال.

وخلال المفاوضات المكثفة للوصول إلى اتفاق يهدف إلى الإطاحة بسراج الدولة، تعدى أمير تشاند حدوده مرة أخرى، وأصبح بذلك أول من يُطلق عليه لقب «السيد خمسة بالمائة ـ Mr. Five Percent». لقد هدد بفضح المتآمرين إذا لم يحصل على ٥٪ بالكامل من الخزانة العامة فى البنغال حتى يستمر فى دعمه للمتآمرين. وفى عام ١٩١٤ ـ بعد ١٥٠ عاما ـ استحق كالوستى جلبنكيان ـ أحد وسطاء الشركات الكبرى والذى حقق نجاحا أكثر من أمير تشاند ـ لقب «السيد خمسة بالمائة» بسبب نصيبه الذى حصل عليه من الشركة التركية للبترول مقابل الاتفاق الذى عقده بين أحد الاتحادات الأنجلو ـ إيرانية وشركة شل وبنك دويتش. وعودة مرة ثانية إلى عام ١٧٥٧ نجد أن كلا من مسئولى الشركة وغيرهم من المتآمرين البنغاليين كانوا يشعرون بغضب شديد بسبب وقاحة أمير تشاند. فلجأ كلايف إلى خدعة أصبحت أسطورة فيما بعد، حيث قام بإعداد اتفاقيتين مع مير جعفر، ووافق كلايف على طلب أمير تشاند فى اتفاقية زائفة كتبت على ورق أحمر، وقام بتزوير توقيع الأدميرال واطسون قائد الحملة العسكرية. أما الاتفاقية الحقيقية فقد كتبت على ورق أبيض ولم يُذكر فيها ما يشير إلى هذه الصفقة. وعندما علم أمير تشاند بتلك الخدعة عقب معركة بلاسى أغمى عليه ومات حسيرا بعدها بفترة قصيرة.

كانت المؤامرة التى تجلت نتائجها فى معركة بلاسى مجازفة وانتهت بكارثة إلى حد ما. وكان سراج الدولة قد اكتشف تلك المؤامرة بالفعل، إلا أنه قرر عدم القضاء عليها وسعى من أجل التصالح بدلا من ذلك، وكانت لحظة التردد تلك هى السبب فى دماره. علاوة على ذلك كان سراج الدولة مشتت الانتباه، حيث كان يخشى من هجمات كل من القوات الأفغانية غرب بيهار، والشركة المعتدية فى الجنوب. وفى الثالث والعشرين من شهر يونية من عام ١٧٥٧ حدثت المواجهة بين قوات النَوَاب البنغال وقوات الشركة بالقرب من أخدود من أشجار المانجو فى بلاسى، وعلى الرغم من أن قوات الحاكم كانت أكثر عددا من قوات

الشركة إلا أنها كانت سيئة التنظيم ومنقسمة من الداخل، أما قوات الشركة فكانت أقل عددا بكثير ولكن أفضل تنظيما. ويرجح أن القوات البنغالية كانت تبلغ حوالى ٥٠,٠٠٠ جندى فى مواجهة قوات الشركة التى كانت تبلغ ٣,٠٠٠ من جنود المشاة ثلثهم فقط من البريطانيين. وجاءت هزيمة الحاكم نتيجة اجتماع الحظ والشجاعة والخيانة، وسرعان ما تم اغتياله بعد ذلك. وقامت الشركة بتعيين مير جعفر كحاكم صورى ثم بدأت تنفيذ شروط الاتفاقية.

وعلى الفور بدأت عملية الانتقام، حيث قامت الشركة بالقضاء على المصانع الفرنسية فى البنغال، **وحصلت على تعويضات كبيرة لها، وكذلك لسكان كلكتا من الإنجليز والهنود والأرمينيين، كما تلقت الشركة هبات من الأراضى المحيطة بالمدينة،** وعقد كلايف *«اتفاق غير عادى»* حصل من خلاله على ٢,٥ مليون جنيه إسترلينى على الفور لصالح الشركة، ثم تلا ذلك زيادة فى العائدات المستقبلية للشركة. وقال كلايف فى خطاب بعثه إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة فى السادس والعشرين من شهر يولية من عام ١٧٥٧ إن **«هذه الثورة العظيمة التى قمنا بها بنجاح تبدو كاملة من جميع النواحى»**[٣٠].

حصاد الانقلاب

وبعد الانقلاب الذى حدث فى بلاسى أصبحت على الفور الأساليب التى استعملها كلايف محلا للفحص الدقيق وباتت موضعا للجدل منذ ذلك الحين، حيث وجه الكثيرون النقد لكلايف لأنه حط من قدر نفسه ولجأ إلى ما يدعونه أساليب الفساد والخداع فى «الشرق». وبعد سنوات عديدة قام توماس بابينجتون ماكولاى(*) باستعراض مشوار حياة كلايف، وخلص إلى أنه قد تحول إلى «متآمر فى الهند»، وأن خداعه لأمير تشاند «لم يكن مجرد جريمة، بل كان خطأ فادحا». أما روبرت هارفى ـ آخر كتاب السيرة الذاتية لكلايف فى العصر الحديث ـ فقد اتخذ موقف «الغاية تبرر الوسيلة»، حيث يرى أن كلايف «يستحق

(*) توماس بابينجتون ماكولاى سياسى وشاعر ومؤرخ وعضو فى البرلمان. شغل مناصب مهمة فى الحكومة البريطانية فى الهند. له كتابات عدة أهمها خطاباته وأحاديثه التى ظهرت ضمن مجموعة الأعمال الكاملة ـ (المترجم).

جُل التقدير لمهارته فى الخداع»[٣١]. لكنى لا اعتقد أننا سنشعر بالتعاطف مع أمير تشاند لأن شخصا أكثر مكرا منه تمكن من خداعه. غير أن الخدعة البارعة التى قام بها كلايف لا تنفصل عن الكذبة الأساسية التى دعمت أسس الحكم البريطانى فى الهند، حيث أن حادثة «الزنزانة السوداء» قد تفاقمت بعد ذلك حتى أصبحت بمثابة الجريمة التى تبرر عملية العقاب التى قامت بها الشركة بلا تهاون. إلا أن الشركة أصبحت عرضه للاتهام بالازدواجية عندما امتدحت فيما بعد «تعاملاتها التى لا يشوبها شائبة» ـ وفقا لكلمات كلايف ـ ووصفتها بأنها كانت أساس حكمها[٣٢].

والأخطر من ذلك هى الاتهامات التى وجهت لكلايف بالفساد. لقد حصل كلايف ـ وكذلك قادة الحملة العسكرية الآخرين ـ على أرباح طائلة من الانقلاب الذى حدث فى بلاسى، حيث حصل على ٢٠٠,٠٠٠ روبية فى مقابل عضويته للجنة المختارة الخاصة بالبنغال، و٢٠٠,٠٠٠ أخرى كقائد عام، وكذلك مليون و٦٠٠,٠٠٠ روبية فى شكل هدايا من أشراف البنغال، وكان مجموع ما حصل عليه ٢٣٤,٠٠٠ جنيه إسترلينى، وهو ما يعادل حوالى ٢٢ مليون جنيه إسترلينى فى عام ٢٠٠٢، وأصبح كلايف فجأة وهو فى سن الثالثة والثلاثين من أغنى أغنياء إنجلترا. وبعد سنوات عديدة وقف كلايف أمام البرلمان مدافعا عن نفسه ومؤكدا على براءته من جميع التهم المنسوبة إليه قائلا: «سيدى الرئيس، إننى أقف أمامكم فى هذه اللحظة وكلى دهشة من النهج المعتدل الذى انتهجته». إلا أن كلايف لم يخالف القانون عندما قبل هذه الأموال على الرغم من أنه يبدو من غير اللائق له قبولها. إن ما حدث هو أنه كان «قدوة سيئة» للآخرين كما قال ماكولاى. **علاوة على ذلك نجد أن هذه الهدايا لا تختلف فى جوانب كثيرة عن مكافآت النجاح التى يحصل عليها رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الكبرى فى تسعينيات القرن العشرين لنجاحهم فى الحصول على حصص ضخمة فى مشروعات تجارية لصالح شركاتهم. فنجد على سبيل المثال أن كريستوفر جينت ـ من شركة فودافون ـ قد حصل على عشرة ملايين جنيه إسترلينى إضافية فى عام**

٢٠٠٠ لأنه تمكن من شراء شركة مانزمان الألمانية، وقد وصف أحد حاملى الأسهم فى ذلك الوقت حصول جينت على تلك المكافأة بأنه مسلك شبيه بمسلك «التجار الأقوياء البرابرة فى العصور القديمة»[٣٣].

لقد حذا الآخرون حذو كلايف فيما فعله، فخلال السنوات الثمانى التى تلت معركة بلاسى، قامت الشركة بتعيين أربعة نوّابين على البنغال. وكلما حدثت عملية انقلاب تنتقل المزيد من الأراضى إلى حوزة الشركة لإعادة جدولة ديون نوّاب البنغال التى أصبحت ثقيلة جدا بحلول ذلك الوقت، إضافة إلى الهدايا السخية التى كان مديرو الشركة يحصلون عليها، وكان مجموع تلك الأموال ٢,٢ مليون جنيه إسترلينى إضافة إلى ٣,٨ مليون أخرى كتعويضات. **وفى عام ١٧٦٠م، أطاحت الشركة بمير جعفر وعينت زوج ابنته مير قاسم حاكما على البنغال بدلا منه، ثم أطاحت به هو الآخر فى عام ١٧٦٣ عندما حاول الإضرار بتجارة التجارة الخاصة للشركة، والتى كانت تزداد على نحو مؤذ. كان الحل الذى أتى به مير قاسم حلا جريئا، حيث ألغى جميع الرسوم الجمركية الداخلية، وهكذا لم يعد لأذون المرور المعفاة من الرسوم الجمركية التى تصدرها الشركة أى قيمة. ولم تكن الشركة لتسمح باستمرار هذا الإجراء الإصلاحى، لهذا لجأت إلى الحرب مرة أخرى.**

كان أهالى البنغال يكرهون الشركة بشدة حتى أن قوات مير قاسم قتلت مجموعة من الأسرى الإنجليز فى باتنا فى عام ١٧٦٣، وكان ذلك بمثابة عمل انتقامى متعمد أكثر وحشية من حادثة «الزنزانة السوداء» التى وقعت قبل ذلك بست سنوات. أيضا أعدمت عائلة جاجات سيث لتحالفهم مع الإنجليز، تلك العائلة التى كانت فى يوم من الأيام من أبرز العائلات فى البنغال؛ كذلك كان للجماعات المسلحة بقيادة «رجال الدين ـ sannyasi» دور فى هذا الاضطراب، حيث قامت إحدى تلك الجماعات بمهاجمة داكا ونهب مصنع الشركة فى منطقة باجانبارى. لقد تحالف مير قاسم مع نَوّاب إقليم أود والإمبراطور المغولى شاه علم الثانى لمواجهة الشركة والسيطرة على البنغال. وفى نهاية تلك الحرب الثانية

التى خاضتها «الشركة ضد المغول» جاءت النتيجة على عكس المتوقع؛ ففى شهر أكتوبر من عام ١٧٦٤ حققت قوات الشركة النصر فى معركة بوكسار، وكان نصرا حاسما أكثر من النصر الذى تحقق فى معركة بلاسى. وعاد مير جعفر لحكم البنغال وظل حاكما عليها لفترة بسيطة جدا بلغت أشهر قليلة، وكانت تلك هى آخر فترات حكمه قبل أن يتولى ابنه نجم الدولة الحكم فى بدايات عام ١٧٦٥. ولقد وُصفت تلك الفترة بحق بأنها «إحدى أسوأ فترات التاريخ البريطانى»[٣٤].

وبعيدا عن التفاصيل القذرة وراء عمليات الانقلاب المتكررة التى أحدثتها الشركة فى البنغال، نجد أن الدافع الرئيسى وراء تلك الأحداث كان هو أن تفرض الشركة سيطرتها على السوق لصالحها وصالح مديريها. ويقول ماكولاى أن كلايف «كان يعتبر نفسه قائدا حربيا يخضع للشركة وليس للتاج البريطانى»[٣٥]. ولكن ما الذى حصلت عليه الشركة من وراء هذا الانقلاب؟ لقد انهارت سلطة نَوَاب البنغال التنظيمية مما مكن الشركة من فرض الاحتكار الذى كانت تنشده منذ وقت طويل على تجارة التصدير، وتوسيع أنشطتها لتشمل السوق المحلى، والاستيلاء على العائدات العامة فى البنغال واستغلالها لصالحها. ويشير أحد التقديرات إلى أن البنغال فقدت خلال العشر سنوات التى تلت معركة بلاسى ثلثى عائداتها بسبب هذا النهب التجارى[٣٦].

لقد مكنت معركة بلاسى الشركة ـ كما قال ليوك سكرافتن بعد ذلك، وهو اليد اليمنى لكلايف ـ من «السيطرة على تجارة الهند ككل (باستثناء التجارة مع الصين) لمدة ثلاث سنوات دون إرسال أوقية واحدة من سبائك الفضة إلى الهند»[٣٧]. وكانت تلك هى بداية انقلاب الأوضاع الاقتصادية فى العالم.

لقد ضعفت بشدة قدرة حاكم البنغال على وضع القواعد التى تمنع الشركة من سوء استخدام حق إصدار «أذون المرور»، وفرض تلك القواعد داخل البنغال. وبدأ كلايف فى استغلال السلطة الجديدة التى حصل عليها، فقرر أنه من الواجب

أن يكون لمديرى الشركة (وهو بينهم) الحرية الكاملة لاستغلال السوق الداخلية للبنغال. وسرعان ما تحققت مخاوف أهالى البنغال من قيام الإنجليز باحتكار السوق. وفى عام ١٧٩٢، أخذ مير قاسم يوجه اعتراضاته إلى الشركة فى كلكُتا محتجا على قيام عملاء الشركة **«بأخذ البضائع والسلع بالقوة من الفلاحين والتجار وغيرهم بربع الثمن، واللجوء إلى العنف والقهر لإجبار الفلاحين على دفع خمس روبيات فى بضائع لا تساوى إلا روبية واحدة»**[٣٨].

وبعد القضاء على السلطة التنظيمية للدولة البنغالية أصبح بمقدور الشركة التخلص من خطر منافسيها الآخرين من الشركات التجارية الأوروبية وكذلك التجار الآسيويين المحليين. وكانت الشركة قد قضت بالفعل على الخطر الفرنسى عندما سيطرت على مدينة تشاندرناجور خلال الفترة التى سبقت معركة بلاسى. وبالرغم من عودة الفرنسيين إلى ذلك الميناء وبقائهم هناك حتى عام ١٩٤٧، فقد ضعفت الشركة الفرنسية كثيرا عما كانت عليه من قبل، وتمت تصفيتها فى عام ١٧٦٩. أما فيما يتعلق بشركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، فقد بدأ تجار شركة الهند الشرقية الإنجليزية بعد معركة بلاسى بأشهر قليلة فى استغلال وضعهم الجديد لتقويض تجارة منافسيهم الهولنديين. واشتهر عملاء الشركة بالدخول بأعداد كبيرة إلى المناطق التى تنتج المنسوجات والاستيلاء على قطع القماش التى كان النساجون يغزلونها لصالح شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة. وعندما رأى الهولنديون أن تجارتهم على وشك الزوال، قرروا القيام بمحاولة دفاعية يائسة للحفاظ على نظامهم التجارى. وفى شهر يونية من عام ١٧٥٩ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة أسطولا من باتافيا (جاكارتا) إلى البنغال، إلا أنها كانت حملة غير متقنة وفاشلة وأجبر الهولنديون على التعهد بعدم إحضار أى قوات عسكرية إلى البنغال مرة أخرى. وكان الهولنديون يحتكرون تجارة الأفيون فى البنغال من خلال شركة خاصة هى جمعية الأفيون، فقامت الشركة الإنجليزية بإنهاء هذا الاحتكار أيضا وحل محل الهولنديين جماعة التجار الإنجليز فى باتنا، وسرعان ما ذاع عن هؤلاء التجار ممارساتهم السرية والثروة التى كونوها. فكان مديرو الشركة على سبيل المثال يشتهرون بأنهم «يأمرون الفلاحين

بحرث الحقول الغنية بنبات الخشخاش وزراعتها أرزا» وذلك لتقليل المعروض من الأفيون وبالتالى زيادة سعره[٣٩].

وبالنسبة للتجار الآسيويين، فقد فرضت الشركة احتكارها رسميا على المجالات المهمة من اقتصاد المناطق الداخلية فى البنغال التى كان التجار الآسيويون يسيطرون عليها. ففى عام ١٧٥٨ على سبيل المثال، أعطى مير جعفر الشركة حق احتكار تجارة الملح الصخرى، وهى التجارة التى كان أمير تشاند يسيطر عليها فى يوم من الأيام. علاوة على ذلك توسعت الشركة فى نظام العملاء ذوى المرتبات، وهكذا لم تعد فى حاجة إلى شركاء تجاريين من التجار الآسيويين.

تجارة بالإكراه

أصبح إقليم البنغال بأكمله تحت رحمة الشركة بعد معركة بوكسار، حيث تخلصت الشركة من منافسيها ولم يعد النَوَاب يشكل خطرا. ولكن كان على الشركة أن تحصل على شىء أخير يكمل الانقلاب الذى قامت به، فكان عليها أن تستحوذ على العائدات المالية للبنغال وتضمها إلى حساباتها الخاصة. أضافت عملية نقل ملكية الأربعة والعشرين بارجانا إلى الشركة عقب معركة بلاسى إلى عائداتها ٥٨,٠٠٠ جنيه إسترلينى من الضرائب. وسرعان ما لجأ الإمبراطور المغولى إلى كلايف وطلب منه أن تتولى الشركة مهمة إدارة الضرائب (الديوانى) حتى يمكن للبنغال مواصلة دفع الضريبة المعتادة لدلهى. وكتب كلايف خطابا لرئيس الوزراء البريطانى ويليام بيت فى يناير من عام ١٧٥٩ يقول فيه إنه رفض هذا العرض «مؤقتا». بعدها أبحر كلايف عائدا إلى بريطانيا ومعه ثروة تبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ـ أى أكثر من ٣٤ مليون جنيه إسترلينى فى يومنا هذا ـ ومنْحة «جاجير» مدى الحياة من مير جعفر تساوى حوالى ٣٠,٠٠٠جنيه إسَترلينى[٤٠].

وعندما قامت الشركة بتنصيب مير قاسم فى عام ١٧٦٠، صارت مقاطعات ميدنابور، وبردوان، وتشيتاجونج تحت سيطرة الشركة، وكانت تدر على الشركة

٦٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى أخرى. وعندما عاد كلايف إلى الهند للمرة الثالثة والأخيرة فى مايو عام ١٧٦٥، طرح جانبا الحذر الذى توخاه فى البداية، وأجبر الإمبراطور الضعيف الشاه علم الثانى على إضفاء الطابع الرسمى على سيطرة الشركة على البنغال. وفى الثانى عشر من شهر أغسطس عام ١٧٦٥ منح الإمبراطور الشركة حق تحصيل ضرائب (الديوانى) فى البنغال، وبيهار، وأوريسا فى مقابل جزية سنوية مقدارها ٢,٦ مليون روبية، وهو ما يعادل ٣٢٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى. ووفقا لحسابات كلايف، نجد أنه بعد طرح الأموال التى تحتاجها إدارة النَوَاب من عائدات الضرائب السنوية فى البنغال التى تبلغ ٢٥ مليون روبية، يتبقى «ربح صافى للشركة» يقدر بحوالى ١٢ مليون روبية، أو ١,٩٠٠,٦٥٠ جنيهًا إسترلينيًا[٤١]، ونجد أن ذلك يعادل فى القرن الحادى والعشرين فائضًا سنويًا يصل إلى أكثر من ١٥٠ مليون جنيه إسترلينى، أى هامش ربح يصل إلى حوالى ٤٩٪.

ورسم كلايف صورة رائعة من صور السخاء لأعضاء مجلس إدارة الشركة فى شارع ليدنهول الذين كانوا يحاولون تقليل التكاليف، وكانوا مجبرين على إرسال سبائك الفضة النادرة إلى آسيا، وقال لهم أن حصول الشركة على حق تحصيل ضرائب الديوانى سوف يؤدى إلى «دفع جميع نفقات استثمارات الشركة، وتوفير الأموال اللازمة للتجارة الثمينة مع الصين، والوفاء باحتياجات كل مستعمراتكم الأخرى فى الهند، ويتبقى أيضا رصيد كاف فى خزينتكم»[٤٢]. واستمر كلايف بمهارة فى إيهام الناس بوجود سلطة مغولية، حيث جعل المسئولين المحليين هم الذين يجمعون الضرائب كما كانوا يفعلون من قبل، ويقول البروفسور سراج الإسلام من «الجمعية الآسيوية فى بنجلاديش - Bengladesh's Asiatic Society» أن ذلك كان «أوضح مثال على الحصول على دخل دون استثمار»[٤٣]. وقامت الشركة خلال السنوات الست التالية بجمع أكثر من ٢٠ مليون جنيه إسترلينى، وحققت فائضا مقداره ٤ مليون جنيه إسترلينى، وهو أقل من المتوقع. ولكن ذلك المبلغ كان يعد كسبا عظيما فى وقت كانت

الواردات الكلية للشركة من آسيا قبل حصولها على حق تحصيل ضرائب الديوانى تصل إلى مليون جنيه إسترلينى فقط كل عام.

لقد قامت دولة الشركات الكبرى؛ فكلايف لم يحصل على ضرائب الديوانى من أجل تعزيز مصالح الإمبراطورية البريطانية، وهو الأمر الذى يخالف المسوغات التى قدمها مؤرخو الاستعمار فيما بعد. لقد كان الدافع وراء ما قام به أكثر بساطة من ذلك، فنجد أن جيمس ميل يقول فى كتابه «تاريخ الهند البريطانية ـ History of British India»: «على الرغم من أن كلايف لم يَغفل أبدا عن تحقيق، مصالحه الشخصية، فإن الدافع وراء ما قام به هى رغبة حقيقية لتحقيق الثروة والرخاء للشركة»[٤٤]. ولم يصدق أعضاء مجلس إدارة الشركة أن الحظ قد ابتسم لهم، وطلبوا من موظفى الشركة فى البنغال استخدام جزء من الفائض لشراء المنسوجات البنغالية لشحنها إلى إنجلترا وإرسال الأموال المتبقية إلى ميناء كانتون الصينى لشراء الشاى. وأدى ذلك النظام إلى إفقار البنغال تدريجيا، وهو ما يُطلق عليه «التجارة من جانب واحد»، أو «التجارة بالإكراه»، وهو اسم شاعرى إلى حد ما. وبطبيعة الحال أصبح ٨٥ إلى ٩٠٪ من تجارة البنغال الخارجية فى يد الشركة بحلول نهاية القرن[٤٥].

النساجون وأصابع الإبهام

كان الثراء الذى تتمتع به صناعة المنسوجات فى البنغال هو الذى أغرى الشركة فى البداية بدخول البنغال، وكان نساجو البنغال هم الذين تأثروا إلى أقصى حد بسلطة الشركة التى اكتسبتها مؤخرا على سوق البنغال. ولم يكن نساجو البنغال من طبقة الأثرياء قط، إلا أنهم كانوا يتمتعون بمستوى معيشة أفضل من نظرائهم فى إنجلترا فى ذلك الوقت، ويرجع ذلك عموما إلى قدرتهم على تحديد الشروط التى يعملون وفقا لها. ويرى براسانان بارثاساراثى أن هناك أدلة مقنعة على أن نساجى الهند كانوا «يكسبون أموالا أكثر من نظرائهم البريطانيين، وأن وضعهم المالى كان أكثر أمانا واستقرارا»[٤٦]. لقد كانت الأعراف الاقتصادية فى الهند تخدم مصالح النساجين أمام التجار. وفى ذلك العصر كانت الدولة البريطانية

تتدخل لصالح صاحب العمل لوضع حد أقصى للأجور. أما نساجو الهند فكان باستطاعتهم التحرك على نحو جماعى، وهو ما أعطاهم قدرة أفضل على التفاوض حول أسعار أفضل. وكان نتيجة هذه القدرة على التفاوض واجتماعها مع الطلب الأوروبى القوى على القماش فى النصف الأول من القرن الثامن عشر أن أصبح السوق يتحكم فيه البائعون ويرفعون الأسعار كما يشاءون، وكان ذلك بمثابة «عصر ذهبى» للنساجين الهنود يتمتعون فيه بتكلفة أقل وأسعار أعلى.

إلا أن ذلك كله ذهب أدراج الرياح عقب معركة بلاسى، فبعد أن كان النساجون الهنود يتمتعون بوضع مستقل اقتصاديا إلى حد ما، أصبح وضعهم يقترب من العبيد، حيث لم يكن باستطاعتهم بيع بضائعهم إلا للشركة، وكانوا مجبرين على قبول أى سعر يعرضه عليهم عملاء الشركة فى مقابل الأقمشة التى ينسجونها. وكشف أحد التقارير المختصرة الذى تسلمه فيليب فرانسيس فى سبعينيات القرن الثامن عشر أن: **«مسئولى الشركة كانوا يتعاملون فى السوق البنغالية على أنهم حكام ومستبدون، فبدلا من أن يكون لهم الأفضلية من خلال دفع أسعار أفضل، كانوا يجبرون الصناع على العمل لصالحهم، والعمل بسعر بخس، وكانوا فى ذات الوقت يمنعون جميع التجار الذين يمارسون التجارة الخاصة من تجارة الأصناف التى كانت الشركة تتاجر فيها»**. وكانت النتيجة حتمية: «وهكذا فرضت الشركة بعنف، وعلى الفور، احتكارها الشامل على السوق»[٤٧].

لقد استخدمت الشركة كل أنواع الحيل لخفض الأسعار أكثر وأكثر. ومن بين تلك الممارسات تصنيف القماش ذى الجودة الممتازة على أنه أقل من الجودة المعيارية، وكان الناس يكرهون تلك الخدعة على وجه الخصوص. ثم تقوم الشركة بعد ذلك ببيع هذه القطع من القماش فى السوق المفتوحة بأسعار أكبر بكثير من السعر الذى حصل عليه النساجون، وهو الأمر الذى كان يعود بأرباح وفيرة على عملاء الشركة وممثل الشركة المقيم. ومع انخفاض الأسعار أصبح النساجون عاجزين عن تغطية تكاليف الإنتاج، وكان الحال يزداد سوءا بحيث لم يعودوا قادرين على كسب ما يكفى لدفع المقدمات النقدية التى تسلموها من الشركة.

وأدى ذلك إلى المزيد من الفقر والدين. وترى الباحثة حميدة حسين من بنجلاديش أن «عملاء الشركة الذين وفروا للنساجين رأس المال الذى يعملون به وفتحوا الطريق أمام منتجاتهم لدخول السوق، باتوا هم السبب الأساسى للفقر الشديد وحالة الاغتراب التى كان يعانى منها النساجون وبعدهم عن حرفتهم»[٤٨].

إلا أن بعض النساجين قاوموا سوء استعمال الشركة لسلطتها؛ ففى عام ١٧٦٧ على سبيل المثال، قامت مجموعة من النساجين من منطقة خيربال بإرسال وفد إلى مدينة كلكُتا يحمل شكوى يطالبون فيها بزيادة أسعار الشراء للقماش. ومن الرائع حقا أن مسئولى الشركة وافقوا على ذلك. إلا أن ممثل الشركة المقيم لم يتجاهل فقط هذه الأوامر، بل هدد أيضا بالقبض على المشاغبين من النساجين إذا واصلوا قضيتهم. إلا أن ذلك المثال من أمثلة المقاومة كان نادرا، وبحلول بدايات السبعينيات من القرن الثامن عشر كانت الشركة تحصل على عائدات مبهرة من وراء سياسة القهر التى تتبعها فى التبادل التجارى. ويشير أحد التقديرات إلى أن عملاء الشركة كان باستطاعتهم دفع أسعار «تقل بنسبة ١٥٪ على الأقل فى كل مكان ـ بل و٤٠٪ فى بعض الأماكن» ـ عن السعر الذى كان يمكن للنساجين الحصول عليه فى السوق[٤٩].

كانت الشركة تلجأ إلى أساليب وحشية لخفض الأسعار، وهو الأمر الذى ذاع عنها فى ذلك الوقت. ويقول ويليام بولتس فى حكايته الشهيرة: **«ما أكثر طرق قهر النساجين الفقراء وتنوعها؛ غرامات، حبس، جلد، توقيع صكوك دين بالقوة... إلخ»**[٥٠]. ولم يكن أمام بعض النساجين سوى الاستسلام لليأس أمام هذا الظلم. ويقول بولتس إن ممارسات الشركة أدت إلى حدوث أشكال مروعة من عمليات تشويه النفس بين الحرفيين الذين كانوا يقومون بلف الحرير الخام ويطلق عليهم اسم «الناجادون ـ nagaads»، حيث «قام بعضهم بقطع إصبع الإبهام من أياديهم حتى لا يتم إجبارهم على لف الحرير»(*)[٥١].

(*) هناك روايات تاريخية أخرى بأن الإنجليز هم الذين أمروا ببتر سبابات النساجين حين أرادوا القضاء على النسيج الهندى لصالح النسيج الإنجليزى ـ (المترجم).

من الصعب تخيل هذا العنف الاقتصادى المروع الذى يجبر العمال المهرة على إيذاء أنفسهم بتلك الطريقة. ولا توجد أدلة على تلك الحوادث أو ما يماثلها سوى ما قاله بولتس. إلا أن ذلك لم يغير من وضع حكاية بولتس التى لا تزال رمزا مشكوكا فيه على الألم الجسدى والنفسى الذى نتج عن استيلاء الشركة على البنغال. بل إن تلك الصورة لا تزال حية فى ذاكرة العامة فى جميع أنحاء شبه القارة الهندية، وهو ما تُظهره قصيدة الشاعر «شاهد على» «شاش داكا ـ Dacca Gauzes»:

من التاريخ علمنا أن أيدى
النساجين قد بترت
ومغازل البنغال أُسكتت
والقطن خاما قد شحن
إلى بريطانيا من مواطنيها
ولأن التاريخ لا يعنى للجدة شيئا
أخذت تقول وحسب
كيف يبدو موصلين اليوم
خشنا أم أخشن
وأنه فى الخريف فقط إذا استيقظت
فى الفجر تصلى أحسست بنفس الملمس ثانية[٥٢].

ثروة الثراء

عندما اتجه كلايف إلى إنجلترا للمرة الأخيرة فى شهر فبراير من عام ١٧٦٧ كانت العواقب طويلة الأمد لمعركة بلاسى لا تزال غامضة. لقد أصبحت البنغال أفضل أملاك الشركة، إلا أن مدراس كانت لا تزال تحت ضغط شديد، حيث

كانت مهددة بالتدخل الفرنسى وهجمات إقليم ماراثا والقوة المتنامية لإقليم ميسور؛ ولم تتمكن الشركة من الاستيلاء على جنوب الهند إلا بعد ثلاثة عقود أخرى. غير أن كلايف كان واثقا من أن ما قام به قد منح الشركة «ممتلكات» منقطعة النظير. وعلى الرغم من مشاعر «الحسد، والحقد، والشقاق، والمقت» التى أخذت تتزايد ضد الشركة، كان كلايف يشعر بالفخر بإنجازاته، **وكان يرى أن الشركة لها الحق فى أن تفخر بأنها «تمتلك أكبر ثروة فى العالم»**[٥٣]. **وكانت تلك الثروة من الناحية العملية تقدر بحوالى ٣٨ مليون و٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ما بين عامى ١٧٥٧ و١٧٨٠ فى صورة بضائع تنقل إلى بريطانيا فى إطار تجارة من جانب واحد**[٥٤]. وأخذ كلايف معه ثروة تقدر بحوالى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى، وترك خلفه قصره الذى كان يحبه والذى يقع على بعد أربعة أميال شمالى كلكُتا فى منطقة دمدم. وقد أعيد هذا القصر إلى حالته الأولى خلال عملية المسح الأثرى للهند، ويجرى حاليا الحديث عن إنشاء متحف فى ذلك الموقع. إلا أنه بعد مرور ٢٥٠ عاما لا يزال الجدل دائرا حول كيفية تقديم هذا «المغولى الصغير» للناس فى وطنه السابق.

يرى البعض أن كلايف كان عبقريا يركز على هدف واحد، ويرى البعض الآخر أنه كان وغدًا لا خلاق له، والحقيقة أنه كان هذا وذاك، بل وأكثر من ذلك؛ فمكره هو الذى مكن الشركة من استعادة كلكُتا ثم تحقيق انتصار بلاسى الذى كسر شوكة الدولة البنغالية، وقضى على طبقة التجار الآسيويين والمنافسة الفرنسية. ويمكن إرجاع ذلك كله إلى الانتهازية المحسوبة التى كانت تميز كلايف واستعداده لمخالفة أى قانون فى سبيل تحقيق هدفه. فبدلا من أن «يتورط» كلايف هو ومن يعمل معه من مديرى الشركة فى أزمة داخلية وقعت بين صفوف الصفوة فى البنغال، كانوا يبذلون جهودا حذرة لاستغلال أى فرصة لتعزيز مصالح مستخدميهم ومصالحهم الخاصة. كان كلايف ذلك «الثورى» العظيم وصانع «النَوَابين» منقطع النظير.

إلا أن كلايف لم يكن جبارا وحسب، لقد كان أيضا الممثل الرئيسى لأصحاب الشركة الضخمة الذين كانوا يتبعون منطقا لا يعرف الرحمة لتحقيق أهدافهم.

كانت دولة النَوَابين تبدو مترفة، إلا أنها كانت تواجه الكثير من الأعداء الذين شتتوا جهودها، وكانت منقسمة من الداخل بسبب مؤامرات البلاط، كما كانت تنقصها المرونة المؤسسية التى تحميها من هجوم خصمها الذى وضع نصب عينيه غرضا واحدا فقط. ولم يكن أعضاء مجلس إدارة الشركة قد وضعوا خطة مسبقة لغزو البنغال، وهى حقيقة يعطيها مؤرخو الاستعمار أهمية أكثر مما تستحق، ويقولون أن انقلاب البنغال جاء «بالمصادفة» إلى حد ما. إلا أن ما قام به كلايف يتسق مع التعليمات التى صدرت من لندن قبل ذلك بفترة طويلة بتأمين ممتلكاتها فى الخارج. ويعد حق تحصيل ضرائب الديوانى الذى حصل عليه بمثابة ثروة هائلة، هبطت عليه من السماء وجعلت الجميع يثنون عليه.

إن «الثورة الكبيرة» التى قامت بها الشركة فى البنغال تستحق أن تصطف جنبا إلى جنب مع غيرها من الثورات الشهيرة ـ الثورة الأمريكية والفرنسية والروسية ـ لأنها غيرت شكل العالم المعاصر، حيث تمكنت الشركة خلال أقل من العقد من تغيير مسار الثروات المتدفقة، لتصب فى خزائن الغرب. إلا أنها كانت ثورة قامت بها الشركة الضخمة للاستحواذ على ثروات شعب بأكمله لمصلحة شركة وحيدة. وبعد الثورة لم يكن من تولوا الحكم وطنيين ولا جمهوريين ولا بلشفيين وإنما شركة تتكون من تجار مسئولين أمام مجموعة مثابرة من حاملى الأسهم فى لندن. بل إن نائب رئيس مجلس إدارة الشركة ـ لورانس سوليفان ـ اعترف بأن ذلك الوضع، قام على «دوافع وحشية». ولا عجب فى تحطم تلك الشركة.

* * *